مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد العام 2002
اسم الكاتب: أنوار عز الدين ذنون، د. طارق محمد طيب ظاهر القصار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7709
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i6.70

TJFPS
ISSUE 6

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد العام 2002

"The Turkish Position on the Palestinian Issue after the year 2002"

Anwar Izz al-Din Dhanoun [a]
Tariq Muhammad Tayeb Al-Qassar [a]
[a] University of Al Mosul/ College of Political Science

الباحثة : أنوار عز الدين ذنون [a] *
د.طارق محمد طيب ظاهر القصار
[a] جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 22 Apr . 2016
- Accepted 10 May. 2016
- Available online 30 June. 2016

Keywords:
- Justice and Development Party (AKP)
- Political mediation
- Policy of friendship with all
- Enhancing Palestinian-Turkish relations
- Support for the rights of the Palestinian people

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The Palestinian cause are one of the most prominent Arab issues being considered the issue of Arab central، very attitudes international and regional issue interest prominently what these attitudes of the consequences of internal and external reality، the Arab and international levels، and has taken the Turkish position on the Palestinian issue forms and visions mixed since the founding of the Zionist entity and the proclamation of the his country was Turkey's positions and visions of the developments of the Arab _ Zionist varied by the effects of internal and external but marked bias to Israel embodies the recognition of Turkey this entity and conventions diverse held between the parties throughout the period that preceded the arrival of the AKP came to power، and after 2002 Turkey began after the arrival of the party Justice and a new development in its foreign policy and attitudes towards the issues of the region and tended to make efforts to play the role of political mediator in the Palestinian issue، as the Government of the Justice and Development itself in a difficult test with regard to its policy and its official position between the Palestinian issue and Developments.

*Corresponding Author: Anwar Izz al-Din Dhanoun, E-Mail: Anwar.Izz2018@yahoo.com
Tel: XXX , Affiliation: University of Al Mosul/ College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 22/ نيسان /2016
- القبول : 10/ أيار /2016
- النشر المباشر: 30/ حزيران /2016

الكلمات المفتاحية :
- حزب العدالة والتنمية
- الوساطة السياسية
- سياسة الصداقة مع الجميع
- تعزيز العلاقات الفلسطينية-التركية
- الدعم لحقوق الشعب الفلسطيني

الخلاصة : القضية الفلسطينية هي واحدة من أبرز القضايا العربية، حيث تُعتبر قضية مركزية للعالم العربي. تستحوذ على اهتمام كبير على المستويات الدولية والإقليمية. وقد اتخذت تركيا موقفًا ورؤى متنوعة تجاه القضية الفلسطينية منذ تأسيس الكيان الصهيوني وإعلانه دولة. تأثرت مواقف ورؤى تركيا في تطورات الصراع العربي – الصهيوني بتأثيرات داخلية وخارجية، ولكن مع تحوّل واضح نحو إسرائيل حيث تجسّد اعتراف تركيا بهذا الكيان والاتفاقيات المتنوعة التي تمت بين الأطراف طوال الفترة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم.

وبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002، بدأت تركيا مرحلة جديدة في سياستها الخارجية ومواقفها تجاه قضايا المنطقة. بدأت بذل الجهود لتلعب دور وسيط سياسي في القضية الفلسطينية. ومع ذلك، واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية تحديات في الحفاظ على سياسة وموقف رسمي متسق فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتطوراتها المستمرة.

المقدمة

تعد القضية الفلسطينية من أبرز القضايا العربية كونها تعتبر قضية العرب المركزية، وتحظى المواقف الدولية والإقليمية من هذه القضية باهتمام بارز لما لهذه المواقف من انعكاسات داخلية وخارجية على الواقع العربي والدولي ، و اتخذ الموقف التركي من القضية الفلسطينية أشكالاً ورؤى متباينة منذ تأسيس الكيان الصهيوني وإعلان قيام دولته وكان لتركيا مواقف وسياسات من تطورات الصراع العربي _الصهيوني تباينت بفعل المؤثرات الداخلية والخارجية ولكنها اتسمت بانحياز لإسرائيل تجسد باعتراف تركيا بهذا الكيان والاتفاقيات المتنوعة التي عقدت بين الطرفين طوال العقود التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، وبعد عام 2002 م بدأت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية نوعاً جديدا في سياستها الخارجية ومواقفها تجاه قضايا المنطقة واتجهت الى بذل مساعيها للعب دور الوسيط السياسي في القضية الفلسطينية، إذ رأت حكومة العدالة والتنمية نفسها في اختبار صعب فيما يتعلق بسياستها وموقفها الرسمي بين القضية الفلسطينية وتطوراتها، فقد وجد الحزب نفسه في حالة شد كبير باتجاهين متعاكسين فقاعدته الشعبية (الانتخابية) تميل بشكل قوي إلى دعم القضايا العربية الإسلامية ولاسيما القضية الفلسطينية في حين يجد الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل مثل ضغوط المؤسسة العسكرية التركية ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوربا، والانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وعدم إثارة الموقف الأمريكي، كما إن التكوين العلماني والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى تعوق بناء سياسات منفتحة (إسلامية) أكثر وضوحا ، كل هذه العوامل تلقي بتأثيرها في مواقف تركيا من القضية الفلسطينية

وتطوراتها، وتسعى هذه الدراسة الى القاء الضوء على طبيعة المواقف التركية من القضية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية ، ولأجل الإجابة على عدد من التساؤلات: حول ماهية الموقف التركي الجديد؟، طبيعة التغيرات التي حصلت في هذا الموقف ؟ ابرز المواقف التركية المتغيرة وطبيعتها؟ وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى 3 مطالب رئيسة: تناول الأول المراحل الرئيسة في الموقف التركي من القضية الفلسطينية قبل عام 2002، أما المطلب الثاني: موقف الحكومة التركية تجاه القضية الفلسطينية من عام (2002– 2008)، في حين تناول المطلب الثالث: موقف الحكومة التركية تجاه القضية الفلسطينية بعد عام 2008.

المطلب الأول

المراحل الرئيسة في الموقف التركي من القضية الفلسطينية قبل عام 2002

يتطلب فهم طبيعة تأثير المتغير الإسرائيلي في السياسة الخارجية التركية بشكل عام وتجاه القضية الفلسطينية على وجه الخصوص، بالعودة إلى الوراء لتحليل التاريخ وفهم خلفيات التعاون ودراسة العلاقة التي لم تعرف مسارا ثابتا ومحددا بل تعرضت لمد وجزر على امتداد الخمسين عاما المنصرمة لكنها لم تنقطع يوما بصورة كاملة وحافظت لحظات جزرها الشديد على حد أدنى كان كافيا للتأسيس عليه لمعاودة الانطلاق[1].

وقد اتسمت العلاقات التركية الإسرائيلية عبر السنين المنصرمة باستمرارية نحو تغليب التعاون على الصراع في مختلف الأصعدة سواءاً على الصعيد العسكري، الاقتصادي والسياسي[2]، ولتوضيح معطيات كل مرحلة من مراحل العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثير في القضية الفلسطينية فيمكن تقسيمها إلى عدة مرحل وفقاً لما يأتي:

---

[1] محمد نور الدين، التحالف التركي– الإسرائيلي وتأثيراته على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (15)، 2002، ص 34.

[2] – بشير نافع، السياسية التركية وأسئلةما بعد الحرب على غزة، تعزيز صادر عن مركز الجزيرة للدراسات 2009/4/9 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:-http://www.aljazeera.net/NRexeres/Eb-1978EF-8E56-405p-B8Bc-htm.

المرحلة الأولى: من الاعتراف بإسرائيل _ إلى حرب 1967

قامت دولة (إسرائيل) بفلسطين في 19/أيار/ 1948 ولم يمض عام واحد حتى أعلنت تركيا في 28/آذار/1949 اعترافها بالكيان العبري الجديد، وشكل ذلك علامة لافتة كون تركيا الدولة المسلمة الأولى والوحيدة لمدة طويلة التي تعترف بإسرائيل[1]، جاء هذا الاعتراف رغبة منها في تحديد الوجهة التي يجب أن تتجه إليها السياسة الخارجية التركية، ولأداء دور فاعل في المنطقة العربية بدعم مستمر من الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وفي عام 1950تبادلت تركيا و(إسرائيل) السفراء ونشطت التجارة بينهما وأخذ التعاون ينمو بشكل تدريجي. [3]، كما وقع البلدان اتفاقيات أمنية في صيف 1951 بان تزود (إسرائيل) تركيا بمعلومات عن منظمات المعارضة التركية، خاصة المنظمات الكردية والأرمينية إضافة إلى النشاط اليوناني في منطقة البحر المتوسط[4]، ومن ثم جاء التوقيع على معاهدة حزام المحيط بين (إسرائيل) وتركيا وإثيوبيا في آب 1958([5])،وشهدت هذه المرحلة تحسنا في العلاقات التركية – الإسرائيلية في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وعدت هذه المرحلة بمثابة الحقبة الذهبية بين تركيا وإسرائيل([6]).

---

[1] – علي حسين باكير، محداد فهم العلاقات التركية الإسرائيلية،مجلة براء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث ابو ظبي،العدد 68، 2010،ص75.

[2] – محمد ياسين خضير الغديري، مصدر سبق ذكره، ص127.

[3] – هشام عبد العزيز، العلاقات التركية العسكرية، مجلة جامعة ام القرى لعلوم والشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 22، المجلد 3، مكة المكرمة، 2001، ص3، متاح على شبة المعلومات الدولية الانترنت:
http-upu-edu-sa.majalat/sharaiaramaa.maa.22-mg-th3

[4] – محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية،تقرير المعلومات، قسم الأرشيف رقم(17)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2010، ص13.

[5] – معاهدة حزام المحيط: خطة جيوبوليتكة إسرائيلية وضعها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن جوريون والقاضية بمحاضرة العالم العربي وتعرف باسم (نظرية التخوم) أو (التحالف المحيط) أو (سياسة شد الأطراف) وتقوم هذه النظرية على محاصرة البحث العربي بحزام معاد من الدول مثل إيران وتركيا وأثيوبيا لتقويض القومية العربية.
Yossi Alpher, Israel Troubled Relation ship with Tur key and fran the periohery,Dimension, Norwrgian peace Building center, Novef Report, 2010>
http://www.peaebuilding.no./varyezflow-sit/storage/origindl/application.

[6] – رنا خماش، العلاقات التركية والإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، (1996– 2009) مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص25.

المرحلة الثانية: من حرب 1967إلى مؤتمر مدريد للتسوية تشرين الثاني 1991:

أتسمت هذه المرحلة بقيام تركيا بمراجعة شاملة لسياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية[1]، لما حفلت به تلك الفترة بالعديد من التطورات التي فرضت على تركيا سياسة أكثر توازنا في علاقاتها حيال العالم العربي وإسرائيل، أذ أخذت تركيا تتقرب من الدول العربية وتظهر تعاطفا واضحا لقضاياهم المركزية وخاصة قضية فلسطين، وكان لتطور الصراع العربي– الإسرائيلي في أوائل عقد السبعينات واندلاع حرب أكتوبر 1973 واعتماد تركيا على النفط العربي أثر كبير في تعميق التوجه التركي نحو العرب ([2])، فلم تسمح تركيا خلال حرب 1973 للولايات المتحدة باستخدام قواعدها في حلف شمالي الأطلسي الموجودة في تركيا لتزويد إسرائيل بالسلاح، لكنها سمحت للطائرات السوفيتية باستخدام مجالها الجوي في طريقها إلى مصر لتجديد مخزون سلاحها في أثناء الحرب، كما صوتت تركيا لمصلحة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي عرف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري[3].

و قامت تركيا بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم أعمال إلى سكرتير ثاني كرد فعل على قرار الكنيست الإسرائيلي في 1980/7/30، الذي أعتبر أن القدس الموحدة بكاملها عاصمة لإسرائيل، لكن العلاقات التركية الإسرائيلية عادت إلى طبيعتها عقب الانقلاب في تركيا في 1980/9/12.

المرحلة الثالثة: من مؤتمر مدريد إلى ما قبل فوز حزب العدالة والتنمية:

بدأت العلاقات التركية– الإسرائيلية منذ بداية التسعينات تشهد انتعاشا كبير، ولم يكن الإعلان عن اتفاق التعاون العسكري بينهما وما تبعه من اعتراف تركي بالسماح للطيران الإسرائيلي بالمرابطة والتدريب في تركيا، لم يكن هذا بمعزل عن تطورات الأحداث على المستويين الإقليمي والدولي، إذ شكلت البيئة السياسية إقليميا ودوليا، ولا سيما بعد تفكك أو انهيار الاتحاد السوفيتي، وبحث تركيا عن دور جديد يتناسب مع معطيات المرحلة، واتفاقات التسوية مع إسرائيل، والعدوان الأمريكي على العراق عام 1991 الأرضية الخصبة لقيام تحالف إستراتيجي بين الطرفين ، وإعلانه رسميا بعد أن ظلت تركيا تتعامل مع (إسرائيل) بطريقة لا تخلو من

---

[1] – إبراهيم خليل العلاف، نصف قرن تاريخ العلاقات التركية الصهيونية 1984– 1999، مجلة دراسات سياسية، العدد 2، بغداد،1999،ص9.

[2] – إبراهيم خليل العلاف، مصدر سبق ذكره، ص9

[3] – محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره،ص13.

الحذر طوال الفترة السابقة، إذ كان البدء بمحادثات السلام العربية – الإسرائيلية في مدريد 1991 وتبادل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1993/9/31 في أوسلو، وكذلك مع الأردن في 1994، و النظرة التركية من احتمالية أن يشمل ذلك دولاً عربية أخرى، عوامل دفعت إلى إنهاء الازدواجية في المواقف التركية تجاه العرب وإسرائيل وتمنح صانعي السياسة الخارجية التركية الراحة من إجراء حسابات دقيقة ومطولة لكل خطوة تجاه المنطقة العربية، و من دون أن يكون لذلك أثر في تمزيق علاقات تركيا مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية، ولذلك تضمنت هذه المرحلة التوقيع على(22) اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية سنة 1996، كان أبرزها توقيع الاتفاق العسكري الشهير بين تركيا وإسرائيل في 23 شباط 1996. واشتمل التعاون التركي الإسرائيلي على ميادين مختلفة بما فيها ميدان الموارد المائية. وفي عام 1997 قامت إسرائيل بمساعدة تركيا في تامين حدودها ضد عمليات حزب العمال الكردستاني PKK عن طريق قيامها بتركيب رادارات ليلية على طائرات كوبرا العمودية التي يستخدمها الجيش ضد حزب العمال الكردستاني، وفي أطار التحالف الاستراتيجي الذي يهدف إلى تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط قامت الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل في كانون الثاني 1998 بتنفيذ مناورة بحرية في مياه البحر المتوسط قبالة سواحل إسرائيل ،وبالرغم من اقتصار التمارين على عملية البحث والإنقاذ ألا أن هذه المناورة تسببت في صدور احتجاجات شديدة في العالم العربي قبل بدئها [1] .

واستمر التعاون السياسي والعسكري بين تركيا وإسرائيل في عهد حكومة بولند اجاويد على الرغم من إصدار عدد من المسئولين الأتراك وعلى رأسهم رئيس الحكومة اجاويد تصريحات تدين العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي يؤكد أن التعاون بين الجانبين في تلك الفترة هو قرار المؤسسة العسكرية التركية بالأساس ([2])، والتي تعد من أشد المناصرين في تركيا لعلاقات قوية مع إسرائيل، فإسرائيل في نظر الجيش العلماني التركي تعد مهمة كرمز "مضاد للإسلام" ومصدر لنقل التقنيات العسكرية العالية

[1] Dorian Jones, Turkey – Israel Relations Reassessed in the Wake of Floitilla Raid, N.A News. Louis, june 3, 2010.

[2] Abadi, Jacob, Israel's Quest for Recognition and Acceptance in Asia: Garrison State Diplomacy, Routledge. 2004, p.6,.p 37

والقيمة، ومسيرة للوصول إلى الكونكرس الأمريكي، ولهذا بلغت العلاقات التركية الإسرائيلية أوجها في منتصف التسعينات عندما كانت هي الماسكة بزمام السيطرة الفعلية على السياسة الأمنية التركية.

والواقع أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد اتسمت بالتأرجح والتذبذب على مدار التاريخ، نظرا لتغير المصالح والتطورات الإقليمية والدولية، ويمكن حصر أهداف تدعيم العلاقات التركية الإسرائيلية من المنظور التركي بالعناصر الآتية.

1- ترى تركيا أن تعاونها مع إسرائيل يمكن أن يساعدها في اجتياز مشكلاتها الاقتصادية والسياسية الداخلية.
2- ترى تركيا أن تعاونها مع إسرائيل يعد جزءا هاما من توجهاتها العلمانية التي تقف في مواجهة الأصولية الإسلامية في تركيا.
3- التقارب مع إسرائيل يفتح الطريق أمام تدعيم العلاقات التركية – الأمريكية مما قد يساعد على الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عن طريق الولايات المتحدة، أي التقرب إلى المحور الغربي، في مقابل الابتعاد عن المحور العربي.

المطلب الثاني

موقف الحكومة التركية تجاه القضية الفلسطينية من عام (2002- 2008)

أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 ،قلقاً لدى المؤسسة العسكرية التركية من جانب ، والقيادات الإسرائيلية من جانب آخر ،لما يمثله وصول الحزب من خطر على مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية بسبب من الجذور الإسلامية للحزب ، وقد قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها من تركيا للتشاور معه وإعادة تقييم مستقبل العلاقة بين الدولتين، وقد رأى عدد من الساسة والدبلوماسيين الإسرائيليين ان ليس هنالك أي قلق على هذه العلاقات ، وقد صرح بوري ووردن أول سفير إسرائيلي في تركيا :

((لست متشائماً، وعلى العكس فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين إسرائيل وتركيا ستستمر ، وإذا أرادت تركيا الانضمام للاتحاد الأوربي والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة، والاثنان تصبان في المصلحة التركية ، بالتالي فان الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها السياسية مع إسرائيل))

ولقد تبنت تركيا بعد 2002 العديد من المواقف تجاه مجموعة من الأحداث والتطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية، هذه المواقف لم تكن مواقف ارتجالية أو غير محسوبة، بل هي مواقف انبعثت من إستراتيجية تبناها حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية لخصها رجب طيب اردوغان بقوله " إن السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية في السياسة الخارجية التركية"[1].

حاولت حكومة والعدالة والتنمية التعامل مع تعقيدات هذه القضية بحذر شديد، مؤيدة ما يسمى بـ (خارطة الطريق) والتي تستند إلى قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية منتقدة لسياسة(إسرائيل) في استخدامها المفرط للقوة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ففي الأول من حزيران 2003 صرح السفير التركي في القاهرة قائلا " إن تركيا لا تقبل العنف والشدة المستخدمة من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني " وأضاف " بأن أملنا يتخلص في التخلص من الشدة والعنف والعودة إلى مائدة التفاوض من جديد، وأن تقام دولة فلسطين المستقلة، حيث أن هذا سيؤدي إلى حدوث تقارب بين إسرائيل والبلاد العربية، كما أن تركيا تنظر بعدم الرضا لأسلوب وطريقة حكومة شارون ومعالجتها للأمور"..... وأكد بـ "أن المسألة تحتاج لتراجع إسرائيل عن سياستها المبنية على العنف لكي يتم توفير السلام، وان تركيا لديها الاستعداد للمشاركة بأي جهد في تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة"[2].

وفي السياق ذاته أعلنت الحكومة التركية ورئيس الوزراء أردوغان في عام2004 أن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخصوصا سياسة هدم المنازل في رفح، هي إرهاب دولة، كما قام رئيس الوزراء أردوغان بمنع وزير خارجيته عبد الله غول من زيارة تل أبيب كرد فعل على الممارسات الإسرائيلية المتواصلة

([1]) تركيا والقضية الفلسطينية،تقرير معلومات (17) قسم الأرشيف والمعلومات، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2010 ص 38.

([2])نقلا عن سعد عبد المجيد،سفير تركيا: خرجنا فائزين من حرب العراق /شؤون سياسية، موقع إسلام أون لاين،1/حزيران/2003، متاح على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)
http://www.islamonline.net/arabic/politcs/2003/06/articleo2.shtml

بحق الشعب الفلسطيني، وبالمقابل رفعت تركيا مستوى تمثيلها مع السلطة الفلسطينية إلى المستوى "سفير" فيما استدعت سفيرها من تل أبيب للتشاور معه فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية [1].

قادت سياسة التقارب التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية مع الفلسطينيين إلى توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية،خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية التركي آنذاك (عبد الله غول) في 26/ أيار / عام 2004 إنه ينظر في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لبلاده في الأراضي الفلسطينية بتعين سفير في الوقت الذي أعلن فيه أنه قد سيستدعي السفير التركي لدى إسرائيل لإجراء مشاورات، وقد جاءت هذه التصريحات بعد يوم واحد من رفض رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب اردوغان قبول دعوة إسرائيل لزيارتها، وما تردد من انتقاد مباشر للحملة التي شنتها (إسرائيل) في قطاع غزة خلال لقاء مع وزير البنى التحتية الإسرائيلي (جوزيف باريتزكي)، وواصفا قيام إسرائيل بقتل الشيخ أحمد ياسين المرشد الروحي لحركة حماس الفلسطيني بأنه: إرهاب دولة[2].

عملت تركيا خلال سنة 2005 على تبني سياسات متزنة وفق معاييرها، فقام اردوغان بزيارة رسمية إلى إسرائيل في الأول من أيار – 2005 سعى من خلالها إلى تحسين العلاقات المتوترة بين الطرفين وعقد صفقات عسكرية اقتصادية، فضلا عن محاولة دفع ما يسمى(عملية السلام) بين الفلسطينيين والإسرائيليين[3] وكانت تلك هي الزيارة الأولى لاردوغان إلى (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية وفي إشارة إلى تخفيف التوتر بين أنقرة وتل أبيب أثر زيارة أردوغان قال وزير الخارجية الإسرائيلي (سليفان شالوم) أن هذه الزيارة تبين أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمة، مشيرا إلى أنه "بإمكان تركيا أن تكون جسرا لعلاقاتنا مع العالم العربي"([4])، ونقل عن مصادر إسرائيلية أن زيارة أردوغان توجب بإبرام صفقة سلاح بين تركيا

([1]) غول يؤكد على متانةالعلاقات بين تركيا وفلسطين،"وزارة الشؤون الخارجية،السلطة الوطنية الفلسطينية،28/كانون الأول/2003 : http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiectdetailsprint.php?id=1505

([2]) نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
http://newsbbc.co.uk/hi/Arabic/middle east news/new usd37510/3751811 .stm

([3]) حامد السويداني، العلاقات التركية 0 الإسرائيلية بعد مرور مؤتمر () 2009، دراسات اقليمية، العدد 28 مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،السنة 9،2012،ص 184.

([4]) المصدر نفسه،ص 184 – 185.

وإسرائيل، تتمحور حول قيام شركات عسكرية إسرائيلية بتحديث 30 طائرة مقاتلة من طراز (إف 14 فانتوم) تابعة لسلاح الجو التركي [1] .

وهنا تجسدت سياسات تركيا "المتزنة" ولكن وفق معاييرها هي القائمة على مصلحتها الوطنية، والاستمرار بالتعاون العسكري مع إسرائيل، وأصدرت لذلك تصريحات رسمية ومواقف سياسية لتكسب إلى جانبها الرأي العام الداخلي والخارجي، وتعاونها مع إسرائيل يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أية قوة عربية مناهضة لمصالحها – أي لمصالح إسرائيل في المستقبل، في الوقت نفسه تنسجم هذه الأهداف مع رغبات تركيا في مجال تحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة [2].

وبعد لقاء المسئولين الإسرائيليين التقى أردوغان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله في أول زيارة له للأراضي الفلسطينية واصفاً في مؤتمر صحفي عقده مع عباس العلاقات الفلسطينية التركية بأنها "تاريخية"، وقال "أن هذه العلاقات تستمد قوتها من القيم والثقافة المشتركة ومن التاريخ الطويل الذي تعتز به "وأعرب عن استعداد تركيا للقيام بكل ما ينبغي من جهد لحقيق السلام في المنطقة [3]، كما أشار إلى ضرورة أن تأخذ تركيا ودول العالم الأخرى زمام المبادرة تجاه الوضع السائد في فلسطين التي هي أشبه بالسجن المفتوح[4] .

وفي عام 2006، فتحت النتائج الانتخابية الفلسطينية عهدا جديدا للقضية الفلسطينية بفوز حركة حماس بالأغلبية، وشكل رفض حماس التام لإسرائيل مصدر قلق رئيس للمجتمع الدولي [5]، وقد نظرت تركيا لفوز حماس بطريقة مختلفة وفضلت التعامل معها بدبلوماسية، استباقا للمشكلات المحتملة، حيث صرحت وزارة الشؤون الخارجية التركية :

---

(1) تركيا والقضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره،ص16– 21.

(2) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول تلف الهوية وصراع الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص297.

(3) "اردوغان يلتقي عباس " صحيفة الثورة، دمشق، 3 أيار، 2005 متاح على شبكة (الانترنت) :
http://thawra.alalwehda.gov.sy/printview.asp?filename=55184584.92005050.2214041

(4) اردوغان:على تركيا اخذت زمام المبادرة اتجاه فلسطين، صحيفة الرياض الالكتروني،12/ايار/2005، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح: http://www.alriyadh.com/2005/5/12article63761.html

5 تركيا تعرب قلقها الشديدمن تصاعد الازمة في فلسطين، وكالة الأنباء الكويتية (كونا) 2006/12/20 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :
http://www.kuna.net.kw/newsagenciespuplicslte/Artailsdetailsaspx?languagear&id1697960

"أن على الجميع الأطراف المعنية أن تحترم نتيجة الانتخابات الديمقراطية، وأن أي محاولة من جهات خارجية فاعلة لإضعاف النظام المنتخب حديثا يفرض تدابير اقتصادية ضد الإدارة الفلسطينية ستكون ضد مبادئ الديمقراطية".

وفي خضم هذه التطورات، دعت وزارة الشؤون الخارجية التركية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (خالد مشعل) لزيارة تركيا وقوبلت هذه الزيارة النوعية بالانتقاد من قبل بعض الدوائر في الولايات المتحدة و(إسرائيل)، فرد عليها وزير الخارجية آنذاك (عبد الله غول) بالقول :" أنه ليس بمكان تركيا أن تبقى في موقف المتفرج على المشكلة الفلسطينية في الوقت الذي ما تزال سجلات أراضيهم موجودة لدى تركيا[1]. وأوضح (غول) أيضا في رد له على انتقادات لوزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني أن فريقه نصح حماس بنزع سلاحها، وبأن تصبح أكثر اعتدالاً وتقبل بالدخول في مفاوضات دبلوماسية مع (إسرائيل) [2].

وفي أواخر كانون الأول عام 2006 ومع بداية تطور الأزمة الداخلية الفلسطينية بين منظمة فتح وحركة حماس أعربت تركيا عن قلقها الشديد من تصاعد هذه الأزمة، وأكد وزير الخارجية آنذاك (عبد الله غول) في 20 من الشهر نفسه قلق بلاده من تطورات الأوضاع الفلسطينية مشدداً على أهمية وضع حد للأزمة وتماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية في مواجهة مختلف التحديات [3].

وجاءت بداية عام 2007 لتحمل معها تطورات الخلافات الداخلية الفلسطينية بين فتح وحماس إلى نزاع مسلح بين جناحيهما العسكري في قطاع غزة، وتم إنهاء ذلك الصراع بصورة مؤقتة بعد وساطة سعودية وتوقيع اتفاق مكة في 7 آذار 2007، وقد رحب رجب اردوغان بالاتفاق وقال في لقاء على قناة الجزيرة الفضائية في 27أذار في السنة نفسها لقد شهد الموقف الفلسطيني صراعاً داخلياً محزناً وبعد ذلك شهدنا

([1]) مازن خليل إبراهيم، الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد 12، كانون الأول، 2010، ص 165.

([2]) المصدر نفسه، ص 156 – 166.

([3]) موقف أنقرة من أزمات المنطقة المتفجرة، برنامج حوار مفتوح، قناة الجزيرة الفضائية، 27/أذار/2007 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت:-http://www.aliazeeera.net/nr/exeres/4e670c50-91e5-4e13-805c-cbafff&2758b3.htm

اتفاق مكة، ونحن في تركيا دعمنا بكل كبير ما حدث في مكة وكان اتفاقاً ايجابياً جداً ونتمنى أن نصل بعد هذا الاتفاق إلى تشكيل حكومة فلسطينية عما قريب [1].

وفي 2007/7/25، وعقب فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات تموز عام 2007 أبدى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان استعداد حكومته للتوسط بين حركتي فتح وحماس لإنهاء الخلافات الفلسطينية الداخلية فور انتهاء حزبه من تشكيل الحكومة الجديدة، جاء هذا خلال اتصال هاتفي بين اردوغان ورئيس وزراء الحكومة الفلسطينية المقالة (إسماعيل هنية)، وقال بيان صدر عن مكتب هنية بأن اردوغان أكد له بالقول: " **أننا سنواصل تأييدنا لقضيتكم العادلة، ونحن ندعم قيام دولة فلسطينية تعيد لشعبكم حقوقه المشروعة وهذا هو الأساس التحقيق العدل والسلام في الشرق الأوسط، مضيفا بأن " استمرار الخلاف بين فتح وحماس سيؤثر سلبا على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة داعيا جميع الأطراف لتجنب الخطوات التي لها انعكاسات سلبية على مستقبل القضية"**[2].

ويأتي البعد التركي في المصالحة الفلسطينية في كون تركيا تعتقد بأن حركة حماس يجب أن تشارك في العملية السياسية، وهذا مرتبط باستمرار وقف إطلاق النار مع إسرائيل ثم بالمصالحة بين فتح وحماس، وتركيا تعمل على هذا الخط وهي على مسافة واحدة من فتح وحماس([3]). قد التزم الأتراك بالوقوف إلى الجانب الفلسطيني في تلك الحقبة، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي للشعب الفلسطيني، كما عملت الدبلوماسية التركية على أكثر من ملف فلسطيني داخلي، فقدمت جهداً هاماً في إطار المصالحة الفلسطينية. وعندما قامت حركة حماس بالسيطرة على قطاع غزة في حزيران / 2007 عرض رئيس الوزراء آنذاك (رجب طيب اردوغان) على (إسماعيل هنية) رئيس الوزراء الفلسطيني المقال خلال اتصال هاتفي في 2007/7/23 استعداده للحركة في ملف المصالحة الفلسطينية، وقال "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من

([1]) لقمان عمر النعيمي، مينا خير الله جلود، علاقات تركيا الإقليمية في عهد حكومة العدالة والتنمية 2002– 2011، مصدر سبق ذكره، ص184– 185.

([2]) لقمان النعيمي، التوجهات الجديدة فسياسة تركيا الخرجية في عهد حزب العدالة والتنمية،دراسات إقليمية، مركز الدراسات الاقليمية،جامعة الموصل، لسنة 8، العدد 25، 2012،ص 102– 104.

([3]) محسن صالح(محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت، 2010، ص 209.

اجل رأب الصدع وإعادة الوحدة على صفوفكم، وأننا سنكون سعداء إن نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم وعودة الوفاق إلى صفوفكم [1].

المطلب الثالث

موقف الحكومة التركية من الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة ديسمبر 2008 وما بعدها

بدأ الربع الأول من عام 2008 بعدوان إسرائيلي على قطاع غزة بعد محاصرته فترة طويلة، ومن ثم القيام بغارات جوية وهجمات برية عنيفة أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا والخسائر المادية، وجاء موقف الحكومة التركية استمراراً لمواقفها السابقة الداعمة للشعب الفلسطيني، وقد وصف رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بأنه "مأساة إنسانية" وقال: "إننا أمام مأساة إنسانية في غزة ورأى صعوبة في فهم ما يجري، ولا يمكن القبول بأية ممارسة تأتي كمعاقبة لمليوني نسمة بذريعة هجمات الصواريخ، وأضاف يحب أن يفهم الإسرائيليون أنه بهذا الحصار وبمعاقبة كل الشعب إنما يخدمون الفئات الهامشية المتشددة" [2].

وبعد صدور قرار مجلس الأمن 1860 في عام 2009، والذي طالب بوقف العمليات فورا صرح اردوغان بالقول :" يجب منع إسرائيل من دخول أروقة الأمم المتحدة حتى تنفذ القرار "[3]، وحمل اردوغان إسرائيل مسؤولية العدوان على قطاع غزة، وأشار إلى إنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها .غير أن اردوغان حمل حماس جانبا من المسؤولية بسبب إطلاقها الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية مما أدى إلى إشعال التوتر ، لكنه عد الحرب الإسرائيلية غير مناسبة بالمرة ولخص العدوان الإسرائيلي بأنه

([1]) نقلا عن عوني فارس، تركيا، القضية الفلسطينية، تطلعات شعوب ومقدرات ساسة، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارية،بيروت، 2009/12/2 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

httP://www.Alzaytouna.net/Arabic/?c=1988a-103848

وينظر: عبد الناصر محمد سرور، ابراهيميوسف عبيد، معضلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي وأثرها على سياسة حزب العدالة والتنمية الإقليمية دراسات ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،لسنة 8، العدد 25، 2010، ص 175-176.

([2]) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية، بيروت، ص 172.

([3]) السيد عبد العليم، تركيا وإسرائيل، من التحالف الى الصدام، مجلة الوطن الالكترونيةعلى شبكة المعلومات الدولية الانترنتمتاح على: http://www.alwatan.com.graphics/2011/106ct.

غير أنساني، وظالم، وغير مقبول ودعا إلى وقف الغارات الإسرائيلية واعتبرها ضربة لمبادرات السلام العربية–الإسرائيلية[1].

يمكن القول انه وبعد عقود من التعاون الوثيق الذي وصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تدهورا سريعا بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، فقد انسحب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان من منتدى دافوس الاقتصادي مطلع عام 2009 احتجاجا على تحيز إدارة الجلسة في أعقاب المواجهة الحادة بينه وبين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز " على خلفية الحرب ضد غزة التي أطلق عليها الإسرائيليون عملية الرصاص المذاب، وانسحب وهو يردد " **حينما يتعلق الأمر بالقتل تعرفون جيدا كيف تقتلون** " كما وصف الحرب الإسرائيلية على غزة بـ "لطخة سوداء في تاريخ الإنسانية " كما سمى حصار غزة ومعاناته بأنه " سجن في الهواء الطلق "[2].

جاء الموقف التركي أكثر فاعليةً في رفض الحصار والعمل على كسره رسمياً وشعبياً بعدما أصرت إسرائيل على الحصار الذي تفرد عن سائر الإجراءات المماثلة في العمل الدولي .وعمدت تركيا الإفادة من علاقاتها الدولية الجيدة في فتح ملف الحصار على المستوى الدولي، إذ عقدت في تركيا العديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، فقد نظم الأتراك وبتأييد رسمي العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين والمطالبة برفع الحصار على قطاع غزة تضمنت تظاهرات ،مهرجانات وجمع تبرعات وإرسالها وغيرها[3].

وتصدر الحصار الإسرائيلي على غزة المحادثات التي جرت في 19– كانون الثاني2010 بين وزير الخارجية التركي (أحمد أوغلوا) ووزير الدفاع الإسرائيلي (أيهود باراك) وطالب أوغلوا بالسماح لتركيا بإيصال

([1]) محسن محمد صالح، تركيا والقضية الفلسطينية،تقرير معلوما(17)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010ز ص 44.

([2]) سناء عبد الله الطائي، موقف تركيا من الحصار الاسرائيلي على غزة، أوراق إقليمية، العدد 37،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2011 ص44.

وينظر : على البياتي، الحرب على غزة وقيادة تركيا للشرق الاوسط، مجلة الرائد، السنة الرابعة، العدد38، ص 29– 30.

([3]) للمزيد من التفاصيل، ينظر: على صالح ابو سكر، تنامي الموقف العربي والاسلامي والدولي ضد الحصار على غزة في ندوة(تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة) مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2010/6/21،على شبكة المعلومات الدولية لانترنت: http://mesc.com.Jo/aetivities/act sem/symposium/mesc–12–20/html

المعونات لسكان قطاع غزة المحاصر ولاسيما الغذاء والدواء والمساعدات الأساسية، كذلك مبانٍ جاهزة لإيواء من فقدوا مساكنهم نتيجة الحرب الإسرائيلية المدمرة، ولكن باراك رفض التعهد بالاستجابة لطلب تركيا وقال " بأنه سيدرس الطلب بناءاً على السياسة المتبعة آزاء إدخال البضائع على قطاع غزة" مضيفا بأن:"القيود على معابر قطاع غزة ستتواصل طالما بقي الجندي (جلعاد شاليط) محتجزاً في أيدي حماس [1].

ومع ذلك استمرت الانتقادات التركية للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة إذ شدد المسئولون الأتراك وفي مناسبات عدة على ضرورة تخفيف الحصار على الأقل مع إعطاء الوعود بأن التزام تركيا بتحقيق هذا الهدف سيستمر [2].وفي إطار سعي تركيا لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة جاء لقاء اردوغان في اسطنبول مع وفد رفيع المستوى في إطار الحملة الأوربية لرفع الحصار عن غزة" وقد صرح اردوغان:" بأن تركيا ترفض هذا الحصار الجائر وإنها تعمل مع دول عدة من أجل رفعه، وأن الأمر يمثل لها أولوية على سائر القضايا الاخرى [3].

وفي هذا السياق، وفي 23 مايس 2010، في ميناء مرمره تحديدا تجمع عدد من المتضامنين بلغ حوالي(700) من كل التوجهات الدينية والقومية والإنسانية، وقبل الانطلاق حرصت الكمارك التركية على المراقبة والتفتيش بغية التأكد من هويات المشاركين وحمولة السفينة [4]، وبدخولهم المياه الدولية وكرد فعل على مبادرتهم قامت القوات الإسرائيلية في فجر يوم 31/أيار /2010 بعملية عسكرية وجوية وبحرية بقرار وزير الدفاع الإسرائيلي ومساندة رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) وشارك فيها رئاسة الأركان وقيادات البحرية والطيران بالهجوم على أسطول الحرية، الذي كان متوجها إلى غزة لكسر الحصار الإسرائيلي، وأسفرت

([1]) تخفيف الحصار على غزة يتصدر المطالبات التركية من إسرائيل، منديات الرباط الفلسطينية2010/1/19على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http://www.Alrepat.com/vb/showtheed/phpt=53589=page=2.

([2]) عبد الله الاشعل، "أبعاد الهجوم على اسطول الحرية وتداعيات" موقع المعرفة، الجزيرة نت،2010/9/30، على شبكة الانترنت: http://www.Aljzeera.net/nr/exeres/80bb5a7c-7ce6-46a3-92do-95bcf255e1f.htm

([3]) اردوغان: نسعى مع دول أخرى لكسر حصار غزة، المركز الفلسطيني للاعلام 2010/5/11، على شبكة المعلومات الانترنت: http://www.palashtineinfo/ar/defant.aspx?xy=html

([4]) إسرائيل واسطول الحرية: أزمة جديدة في العلاقات التركية – الاسرائيلية المتعثرة، نقلا عن شبكة المعلومات الانترنت: http://www.isrealkord.comp3

العملية عن وقف مسيرة الأسطول وإحباط مهمته واقتياد سفينة وحمولتها والركاب للمساءلة في إسرائيل، فضلا عن وقوع 19 شهيدا 9 منهم أتراك وضعف العدد من الجرحى [1].

وجاء رد الفعل التركي الرسمي والشعبي والإعلامي عالياً ومدوياً، فقد وجه رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في اليوم التالي للهجوم انتقادات لإذاعة للحكومة الإسرائيلية معتبراً أن "الجريمة" التي ارتكبتها إسرائيل ضد سفن الإغاثة في المياه الدولية "عمل دنيء غير مقبول، وأن عليها دفع ثمن ذلك" وطالب إسرائيل في خطاب له أمام البرلمان التركي برفع الحصار غير الإنساني المفروض على قطاع غزة بأسرع وقت، وصرح بأن:"هذا العدوان الذي حصل على السفن وركابها الذين ينقلون المساعدات إلى الفلسطينيين هو عدوان صارخ على الفلسفة التي قامت عليها الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعلى الضمير الإنساني وعلى السلام العالمي "[2].

وفي رد فعل على حادث الاعتداء، قامت الحكومة التركية بعدد من الإجراءات، ومنها استدعاء السفير التركي لدى تل أبيب، وتم طرد السفير الإسرائيلي من أنقرة وجمدت العلاقات بين البلدين وألغيت ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مشتركة مع إسرائيل، ودعت مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الهجوم، وإلغاء المباريات التي كان من المفروض أن يشترك فيها منتخب تركيا للشباب لكرة القدم والمقامة في إسرائيل حينها، كما دعت مجلس حلف الناتو إلى اجتماع طارئ، وقاطعت تركيا مؤتمراً لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول السياحة الذي نظمته إسرائيل خلال شهر أكتوبر 2010 احتجاجاً على انعقاده في المدينة المقدسة، وقد وضعت تركيا شروطاً لعودة العلاقات إلى طبيعتها مع إسرائيل، منها الاعتذار الرسمي عن حادثة الهجوم، ودفع التعويضات، وفك الحصار المفروض على غزة[3].

وقد ساقت إسرائيل عددا من المبررات لعملها العدواني على أسطول الحرية إلا انها من حيث الواقع أرادت من ورائه معاقبة تركيا على مواقفها من القضية الفلسطينية، ووضع حد نهائي لمحاولات كسر الحصار وعلى الرغم من خطورة التعدي على أسطول الحرية، إلا أن المعركة الحقيقية التي شنتها إسرائيل ضد تركيا

([1]) حامد محمود السويداني، العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس، مصدر سبق ذكره، ص187 .

([2]) رجب الياس، دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة 2002– 2010،ورقة مقدمة للمؤتمر العربي– التركي للمعلومات الاجتماعية، ديسيمبر 2010.

([3]) رجب الياس، مصدر سبق ذكره، ص

لم تبدأ في المياه الدولية، بل في إقليم الاسكندرونة، عندما نفذ حزب العمال الكردستاني عملية نوعية سقط فيها 7 من الجنود الأتراك قتلى، وكان ذلك رد فعلي إسرائيلي لتركيا بأن النشاط في غزة يقابله نشاط في الاسكندرونة [1].

واستمرت السياسة الخارجية التركية بدورها الداعم للقضية الفلسطينية، فعمدت إلى القيام بالوساطة لحل الخلاف بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة، والتدخل لحل الأزمة، وهذا ما تجلى في اتفاقيات المصالحة بين فتح وحماس في القاهرة في أيار 2011[2].

وبعد ثلاث سنوات من حادثة أسطول الحرية والعدوان الإسرائيلي عليها ظلت علاقات البلدين في تدهور مستمر، بعد أن تم تجميد العديد من الاتفاقيات العسكرية المشتركة والاستمرار في التصعيد السياسي الإعلامي المتبادل مما خلق حالة غير مسبوقة من "العداء" بين البلدين لم تنتهي إلا بقيام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالاستجابة للمطالب التركية، وذلك بعد إعلانه في بيان رسمي اعتذاره إلى نظيره التركي رجب طيب اردوغان عبر اتصال هاتفي في 22 مارس 2013 تعهد فيه بدفع التعويضات اللازمة إلى أهالي الضحايا من المواطنين الأتراك،وتخفيف الحصار الاقتصادي على قطاع غزة [3].

لقد كان هناك العديد من العوامل التي ساهمت في الاعتذار الإسرائيلي لتركيا منها ما تعلق بالدور السياسي البارز للأخيرة، إذ أفضت الثورات العربية إلى ازدياد الحضور التركي في المشهد الإقليمي ليس كلاعب يتطلع للعب أدوار مركزية وإنما كطرف في معادلة موازين القوى الإقليمية فقد أرتبط الاعتذار الإسرائيلي لتركيا بالتحديات التي نتجت عن التغيرات والتحولات التي شهدتها المنطقة العربية بفعل الثورات العربية وما ترتب عليها من تطورات أفضت إلى إثارة العديد من التهديدات الأمنية ولاسيما في ظل تصاعد ادوار التيارات الإسلامية والسلفية في أغلب الدول العربية المجاورة مباشرة لإسرائيل : مصر ،سوريا ،الأردن والأراضي الفلسطينية، وتجسدت رغبة إسرائيل في إعادة العلاقات مع تركيا وتقويتها لكون الأخيرة استطاعت أن ترسخ دورها الإقليمي من خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي إلى التيارات والأحزاب السياسية الصاعدة إلى

([1]) أحمد إبراهيم محمود وأخرون،حال الامة العربية– 2010 2011 رياح التغيير، مصدر سبق ذكره،ص90.

([2]) سيد عبد المجيد، تركيا تعرب عن ارتياحها للمصالحة الفلسطينية، الاهرام الرقمي، 2011/4/30، متاح على : http://digital.ohram.org.eg/articles/aspx?sevial=489509&eid=2285

([3]) فهمي هويدي، حين اعتذرت إسرائيل لتركيا،" نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http://www.islamstory.com

الحكم في هذه الدول وهو الأمر الذي يؤهلها " أي تركيا" مستقبلاً للعب دور أساسي كوسيط بينها(أي إسرائيل) وبين هذه القوى السياسية الصاعدة على الساحات العربية، ولكون تركيا تتمتع بمصداقية – حسب رأي هذه القوى والتيارات – واتخاذ موقف مساند نسبيا للثورات العربية وداعمة للأحزاب الإسلامية ولكون تركيا تعتبر النموذج الأقرب الذي تسعى دول الثورات إلى الأقتداء به، ما يجعل من عودة وتحسين العلاقات التركية الإسرائيلية نموذجا يمكن أن يساهم في تحفيز هذه التيارات على مراجعات بشأن علاقاتهم بإسرائيل، اضافة لذلك التخوف الإسرائيلي من قيام السلطات السورية بنقل أسلحة كيميائية إلى حزب الله في لبنان مما قد يعرض الأمن الإسرائيلي والتركي إلى خطر، ولذلك في محاولة لتضييق الخناق على إيران بما قد يدفعها إلى التفاوض لحل سلمي لإنهاء أزمة الملف النووي، وكل هذه التحديات تحتاج إسرائيل لحليفها التركي في المنطقة[1].

ومن العوامل التي جعلت إسرائيل تقدم اعتذارها لتركيا هو الدور الأمريكي في الدفع لتسوية القضايا العالقة بين الطرفين والدعوة إلى إعادة تطبيع العلاقات من جديد لأن المصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ستتضرر إذا لم يجر العمل على إصلاح هذه العلاقات، وأن استمرار تدهور العلاقات يؤثر على الرؤية الأمريكية في تشكيل موقف إقليمي ودولي موحد حيال الملف النووي الإيراني، ولكون تركيا الشريك الثالث الذي لاغنى للطرفين عنه في المنطقة([2]).

وأخيرا ..... تطرح تركيا موقفها لحل القضية الفلسطينية من خلال خطة سلام قابلة للتطبيق وفق أسس القانون الدولي، وهذه الخطة تتطلب معالجة خمسة مشاكل :

1- مسألة مستقبل القدس التي تؤثر على جوانب المشكلات الأخرى.

2- ومسألة ظهور دولة فلسطينية متماسكة أي قابلة للعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة .

3- والمشكلة الخاصة باللاجئين الذين شردوا من ديارهم في 1948و 1967،.

4- ومشكلة استخدام الموارد الاقتصادية .

5- ومشكلة المستوطنين اليهود،

([1]) نقلا عن شبكة المعلومات الانترنت .http://www.alarabiya.net/news-rendere

([2])نقلا عن شبكة المعلومات الانترنت: http://www.alalam.ir/news/14681819

وترى تركيا في إقامة دولة فلسطينية ضرورة حيوية وان الشروط اللازمة لعملية السلام تتحقق في الوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين.

الخاتمة :

لقد مر الموقف التركي من القضية الفلسطينية بمراحل متعددة أثرت و تأثرت بمجموعة من العوامل التي ساهمت فيها بأشكال وصور مختلفة ، ولا يمكن حصر الموقف التركي من القضية الفلسطينية في إطار الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وإنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين ، لا بل إن تأثيرات الموقف التركي من القضية الفلسطينية يعود إلى فترات تاريخية ابعد من ذلك وربما يعد السلطان عبد الحميد الثاني احد ابرز محطات التأثير حينما حاولت الحركة الصهيونية اخذ موافقته على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بتقديم كافة الإغراءات الممكنة والتي رد عليها حينها بالقول ((لو قدمتم ملئ الدنيا ذهباً فلن اقبل . فارض فلسطين ليست ملكي ، إنما هي ملك الأمة الإسلامية وما حصل عليه المسلمون بدمائهم لا يمكن إن يباع)) . وحتى الحكومات العلمانية التركية المتعاقبة بعد إنشاء الكيان الإسرائيلي فقد كان لها دور في اتخاذ العديد من القرارات الهامة كتخفيض التمثيل الدبلوماسي ، وسحب السفير التركي عام 1956 ، إضافة إلى الدعم الذي قدمته تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية في سبعينيات القرن الماضي و ومواقفها من قضايا اللاجئين وقضية القدس ، مع وجود مواقف واتفاقيات ومعاهدات أثرت بالسلب على كل تلك المواقف الايجابية .

ومع وصول حزب العدالة والتنمية وإعلانه لسياسة جديدة قائمة على تصفير المشاكل ، ذهبت تركيا إلى إستراتيجية جديدة في سياستها الخارجية قائمة على أساس جعل تركيا المركز الذي تدور حوله باقي دول المنطقة ،ولقد أثار وصول الحزب للسلطة قلقا لدى المؤسسة العسكرية التركية من جهة والقيادات الإسرائيلية من جهة ثانية بعد أن استشعر الطرفان الخطر على مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية بسبب من الجذور الإسلامية للحزب ، وقد قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه وإعادة تقييم مستقبل العلاقة بين الدولتين . في حين راى عدد من الساسة والدبلوماسيين من الطرفين أن ليس هنالك إي قلق على هذه العلاقات ، وصرح أول سفير إسرائيلي في تركيا بما معناه إن العلاقات بين الطرفين ستستمر ، وان تركيا إن أرادت الانضمام للاتحاد الأوربي والإبقاء على علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة فان هذا لن يتم إلا عبر البوابة الإسرائيلية على حد قوله .

ويمكن أن نتلمس هذا من خلال إن الانحدار الذي حصل في العلاقات التركية –الإسرائيلية بعد حادثة سفينة السلام وما بعدها لم يقد الأمور إلى القطيعة التامة بين الطرفين ، من خلال سعي هما للمحافظة على تلك العلاقات ، فلم يتم تجميد عقود التسليح والتجارة مع إسرائيل لا بل ان المؤشرات الاقتصادية تشير إلى حدوث زيادة في عدد من قطاعات التعاون المشترك بين الجانبين . ويمكن أن نرجع ذلك بالإضافة إلى وجود الولايات المتحدة كعنصر موازن في العلاقات الإسرائيلية التركية إلى أن السياسة العربية وصناع القرار العربي لم يستطيعوا الاستفادة من حالات العداء النسبي التي ظهرت في العلاقات التركية –الاسرائلية ، وتحويلها الى مواقف ايجابية تجاه القضية الفلسطينية، لا بل إن الأحداث المسارعة في المنطقة العربية قادت إلى مواقف متأزمة في العلاقات العربية –التركية بعد أحداث الربيع العربي والمواقف التركية من تطوراتها وبصورة عكست تدخلا وتأثيراً تركياً بصورة اكبر من المرحلة التي سبقت الأحداث .

ويتضح من خلال ما تم ذكره في الموقف التركي بعد عام 2002 من القضية الفلسطينية ان هذا الدور ورغم التغيير الذي طرأ عليه إلا انه بقي عاجزا عن امتلاك القدرة على لعب دور ضاغط لإيجاد رؤية جديدة لحل القضية ، في مقابل وجود أكثر من 60 اتفاقية أمنية فعالة بين تركيا وإسرائيل ، لا تستطيع تركيا في الوقت الحاضر إيجاد بدائل عنها . أضف إلى ذلك غياب نظرية امن قومي عربية تستطيع احتواء التغير في الموقف التركي . ورغم كل الاختلافات التي حدثت في الموقف التركي لكنه لا يمكننا القول إن الدور التركي قد تغير بصورة جذرية ليصبح دورا تكامليا مع المنطقة لعدة أسباب :

1–إن تركيا لن تخرج من سقف الشرعية الدولية والمبادرة العربية لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي ،كون تركيا لا تمتلك مفاتيح الحل الرئيسة .

2–غياب المشاريع السياسة الفعالية التي تتطابق مع رؤى جميع الأطراف ، وبالتالي فان أي موقف تتخذه تركيا لصالح طرف سيكون على حساب الطرف الآخر .

3–التأثير الأمريكي في الصراع والذي يعتبر أهم المحددات لدور تركي أكثر تحررا ، وبدرجة اقل يأتي تأثير المحدد الأوربي .

أخيرا فان القضية الفلسطينية بتجاذباتها وأطرافها وتأثيراتها ستكون احد المنافذ الرئيسة لزيادة الدور التركي في المنطقة العربية ، من خلال قدرة تركيا على استحداث مشاريع وآراء تزيد من مكانتها الإقليمية والدولية.

Conclusion:

The Turkish position on the Palestinian issue has gone through multiple stages، influenced and impacted by various factors in different forms and ways. The Turkish position on the Palestinian issue cannot be limited to the period following World War II and the establishment of the Israeli entity in Palestine. In fact، the influences of the Turkish position on the Palestinian issue date back to even earlier historical periods، and perhaps one of the most prominent influential moments was during the reign of Sultan Abdul Hamid II. At that time، the Zionist movement attempted to gain his approval for the establishment of a Jewish national homeland in Palestine by offering various incentives، to which he responded by saying، "Even if you offer me the entire world in gold، I will not accept it. Palestine is not my property، but it belongs to the Islamic nation، and what the Muslims have obtained with their blood cannot be sold."

Even the successive secular Turkish governments after the establishment of the Israeli entity played a role in making significant decisions such as reducing diplomatic representation and withdrawing the Turkish ambassador in 1956. Additionally، Turkey provided support to the Palestine Liberation Organization in the 1970s and took positions on the issues of refugees and the issue of Jerusalem. However، there have also been negative impacts due to certain positions، agreements، and treaties that have affected all these positive stances.